http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد (1966) السنة الثامنة - الأحد (21) تشرين الثاني 2010

قالوا إن محاصصة "أقل وطأة" تشهدها البلاد لكن الوعي السياسي تطور كثيراً

أكاديميون لـ: تكنوقراط الأحزاب يصعدون إلى الحكومة

ينتظر التكنوقراط المستقلون فرصة المساهمة في القرار السياسي

□ بغداد / اياس حسام الساموك

اتفق اكاديميون ومحللون سياسيون على ان العراق خرج من المحاصصة الطائفية ودخل في مرحلة محاصصة التكنوقراط بمعنى الشخصيات الاكاديمية المنتمية الى الاحزاب لا المستقلة ستجد طريقها الى الحقائب الوزارية.

بعد ان قطع البرلمانيون شوطا طويلا ابتداء من تفسير المادة ٧٦ والتي حددت فيها المحكمة الاتحادية العليا الكتلة التي تشكل الحكومة، مرورا بمفاوضات تحديد الرئاسات الثلاث، والتي شهدت الكثير من المفترقات، اولها اعلان التحالف الوطني لنفسه ككتلة واحدة في البرلمان وبالتالي اصبحت هي الكتلة التي تنطبق عليها المادة الدستورية اعلاه، بالاضافة الى التدخلات الاقليمية والدولية ومحاولات تدويل القضية العراقية، والتي لم تفلح الاطراف المروجة لهذه الافكار في طروحاتها، فضلا عن قيام منظمات المجتمع المدني برفع دعوى ضد فؤاد معصوم من اجل غلق الجلسة المفتوحة، والذي تمخض عنه قرار للمحكمة يلزم معصوم بغلقها، والدعوة الى جلسة اعتيادية يتم فيها اختيار رئيسي مجلس النواب والجمهورية، وبالفعل تم ذلك ولعل الفضل يعود في ذلك الى مبادرة رئيس اقليم كردستان مسعود بارزاني والذي دعا الى مبادرة جمعت فيها القيادات اثمرت عن الاتفاق على النقاط الخلافية.

واكد محللون سياسيون ان الشارع العراقي لم يعد كما كان في السابق، فالوعي السياسي بلغ اشده، كما انه يمتلك الان الدراية الكاملة في المشهد السياسي وبالتالي لا يمكن للبرلمانيين عقد اي اتفاقات اوصفقات لا تتفق مع تطلعاته، والدليل على ذلك المظاهرات والاعتصامات التي شهدتها البلاد خلال الفترات الماضية خصوصا خلال فترة المعروفة بـ"الجلسة المفتوحة".

ومن جانب اخر اعرب عدد من القيادات السياسية عن مخاوفهم من ان تشهد مرحلة تشكيل الحكومة المقبلة خلافات قوية بين الكتل لأن معظم الملفات الخلافية تم ترحيلها إلى ما بعد تسمية رئيس الحكومة، محذرين من تراجع بعض الكتل عن بنود أساسية متفق عليها، مشددين على حصول تنازلات متبادلة بين الكتل النيابية لكي توزع الوزارات أولا بين الكتل ثم تبدأ بعدها مرحلة الأسماء المرشحة لتولي كل وزارة.

واكد المكلف بتشكيل الوزراة نوري المالكي ان وزارتي الداخلية والدفاع لن تخضعا الى التقسيمات الحزبية، وهو ما يتناقض مع تصريحات بعض اعضاء القائمة العراقية، حيث اعتبروا ان الشخصيات التكنوقراطية الحزبية، على اعتبار انه يخضع الى الاحزاب التي تنتمي اليها تلك الاحزاب، وان الامر لن يختلف عن السابق اذا ما اختير الوزراء من هذا الباب.

ويعود السعيدي بالقول الى ان العراق قد تخلص من المحاصصة الطائفية المقيتة التي عانى منها العراق خلال المرحلة السابقة، وتحول الى مرحلة اكثر تطوراً وهي المحاصصة الحزبية وان كانت صفة الطائفية مازالت موجودة داخل هذا النوع من المحاصصة الا انها بصورة ضيقة.

السؤال المطروح هنا، لو كان الامر يتعلق بأختيار التكنوقراط المستقلين الى الوزارات لما دخلت الاحزاب الى المعترك الانتخابي وجعلت الامر مقتصراً على المستقلين.

هذا الامر يعلق السعيدي عليه بالقول ان المحاصصة الحزبية التي تعتمد على الشخصيات الاكاديمية الحزبية هي خير طريق الى ما اسماه بالحصة الوطنية وهي المشروع الوطني، ومن ثم ان المرحلة التي يمر بها العراق هي ما فرضت عليه هذا النوع وبالتالي فأن البلد الان يمر في المرحلة الثانية من مراحل العملية الديمقراطية والتطور نحو الايجابية مستمر وان كان بطيئا، محذرا من الاشكاليات التي قد تظهر حين الاتفاق على التفصيلات بعد الاتفاق على العموميات، في اشارة منه الى مسألة توزيع الحقائب الوزارية والوكلاء والسفراء، مشددا في الوقت نفسه على ان المالكي سينجح خلال الفترة القادمة في خلق موازنة بين حلفائه السياسيين والقائمة العراقية، على اعتبار وجود ضمانات قدمت لكلا الطرفين خصوصا ضمانات مسعود بارزاني الى القائمة العراقية.

مسألة احتساب النقاط هي المعيار التي سيتم من خلالها توزيع المناصب الوزارية بين الكتل السياسية، هو الاخر اثار خلافاً بين المراقبين للمشهد السياسي العراقي.

يذهب استاذ العلوم السياسية حميد فاضل في حديث لـ"المدى" الى ان توزيع المناصب حسب النقاط سيكون له تأثير ايجابي كونه سيضمن لكل كتلة المناصب التي تتناسب مع استحقاقها الانتخابي، نافيا حدوث اي خلل سياسي بهذا الشأن كون جميع الاطراف كانت قد اتفقت عليه والمسألة اصبحت اجرائية تتعلق بالوقت ليس الا.

الامر لم ينته الى هذا الحد فالشارع العراقي كثيراً ما يتساءل هل ان المكلف هو من يختار الوزارة ام الكتل هي من ستختار الوزراء وبالتالي العودة الى الوراء كما حصل في انتخابات ٢٠٠٦.

بهذا الشأن اوضح فاضل: ان القوائم هي من ترشح اكثر من شخصية لعلها ترشح أربعة، وتكون هنا حرية للمكلف بأختيار الشخصية المناسبة من بين ما رشح اليه، فالحرية هنا وان كانت مقيدة هي افضل بكثير مما كان يفرض في المرحلة السابقة.

وزارة الدفاع من حصتهم، استاذ العلوم السياسية في الجامعة المستنصرية عبد الجبار السعيدي يقول لـ"المدى" ان المشكلة ليست في اختيار وزراء تكنوقراط للوزارات الامنية فحسب، انما هذا الامر يجب ان يمتد الى وكلاء الوزراء، فالكثير من الصلاحيات ستكون بيد الوكلاء، وبما ان الوكلاء هم من احزاب متعددة هذا الامر يؤدي بطبيعة الحال الى انقسامات داخل الوزارة نفسها، الا ان القيادي في ائتلاف دولة القانون سامي العسكري اشار في تصريحات صحفية الى ان اسم الوزير قد ترشحه أطراف سياسية على أن لا يكون منتميا لحزب معين أو قائمة معينة، ولا يكفي ترشيح قائمة له وإنما يتعين أن تقبل به الأطراف السياسية الأخرى.

استاذ العلوم السياسية سعد الحديثي يشكك وفي حديث لـ"المدى" باستقلالية القرار السياسي الذي ستتخذه

بالعربي الصريح

شوط الحقائب

■ علي عبد السادة

المتفائلون بدرجة الحرارة المعتدلة للمناخ السياسي في العراق يشكون، أيما شك، في خروج الحكومة الجديدة عن"سكة"سابقاتها في المحاصصة.. في الاقل انهم، اليوم، بحاجة الى من يبدد هذه الشكوك.

الفرقاء، دون استثناء، دخلوا مرحلة"التسعير"– هكذا اصطلحوا على الية توزيع الحقائب – وهي بمثابة هدوء، لا تشوبه سوى الحسبة الرياضية، يسبق"عاصفة"الاستحقاق، وهنا مشكل اولئك المتفائلين واصل ريبتهم.

الرأي العام، ومعه ملايين لا تهمهم وجوه الحقائب واشكالها، ينتظر افعالا تغير الحال المائل وتحول دون وقوع ازمات خلفها الفراغ وفاقمتها، من قبل، سنوات الركام. هذه الاوساط تضغط على امل ان يتوازن الاهتمام بالاستحقاق الانتخابي مع استحقاق الكفاءة وحاجة الحقيبة لرجل يعرف، تماما، فتحها او حملها.

لكن العقدة الاخيرة من عقد ازمة انتخابات ٧ آذار، تعادل محنة الأشهر السبعة الماضية؛ ذلك ان الجميع يتحدث عن"نبذ"المحاصصة واعتماد التكنوقراط، دون ان يظهر في افق الايام الثلاثين، حتى اليوم، ما يلقى بالنور داخل كواليس المفاوضات.

حقيقة الامر ان مجموعة معوقات قد تواجه آمال المتفائلين. مثلا، العقلية السياسية التي تنتهجها الكتل السياسية تبعث على كثير من القلق: غالبا ما يطرح السؤال حول وجهة نظرها بالحقائب، هل ترى فيها غنيمة سلطة ام وسيلة للخدمة. وهنا يبرز، بالحاح، البعد الديمقراطي في تقنيات العمل السياسي، هل ترسخت لدى الجميع مثل هذه الثقافة، ليغتسل شغف الكراسي بماء الصالح العام.

ترى هل نرى مثقفا، او عارفا خبيرا بالثقافة، وزيرا لها؟ ترى هل يأتي لنا الفرقاء بوزير للتربية لا نسمع في عهده عن مدراس الطين؟ او ان وزيرا جديدا....، قائمة الامنيات بقدرة حاملي الحقائب طويلة.

امر اخر يقلق الرأي العام، وعلى ما تقول تسريبات خاصة فان"العراقية"لا تزال تبحث عن قواسم شراكة بين مكوناتها الاربعة، الظن يبذل في انها (الوفاق، الحوار، تجديد، عراقيون) تختلف، حاليا، حول كيفية توزيع حصص كل منها من الحقائب.

هناك ايضا، التحالف الوطني، ومعه الائتلاف الكردستاني، عليهما قبل حسم جدلية المحاصصة – الكفاءة، النظر بجدية لمخاوف الرأي العام، فهل سيدخل الرئيس المكلف، نوري المالكي، مع ضيق الوقت، في مساومات تذهب الالية المعلنة ادراج الرياح؟ بعض المتفائلين، المشككين، لا يتغاضون عن حقيقة انه يرغب في اغلبية مريحة للثقة وهذه الاخيرة (قد) تحتاج الى بعض التنازلات. هؤلاء لا يريدون معايير التكنوقراط والكفاءة جزءا منها كضحية عيد الحكومة.

الحديث يدور اليوم عن نقطة مفصلية في الحياة السياسية: انتهت مرحلة اظهار الحنكة في ادارة الصراع السياسي وبدأت مرحلة اخرى جديدة تماما على الفرقاء فيها اظهار"عضلاتهم"في ادارة الدولة. عليهم ان يثبتوا انهم بمستوى وعود بنائها واصلاح الخراب فيها، الم تكتظ لوائح دعايتهم الانتخابية بذلك؟

هذا شوطهم الاخير قبل الشروع باطلاق صافرة السلطة التنفيذية والجمهور ينتظر لاعبين يتقنون لاستماع لاصوات الاخرين.

الفرقاء يخوضون اليوم معركة مهمة جديدة، ومعها لابد من التذكر، دائما، بنافذة صغيرة في غرف مفاوضاتهم، بالامكان فتحها والنظر الى جمهور اكتوى بنار تجارب"منقوصة"سابقة. ويريد واحدة جديدة ترمي"هوس"السلطة و"سوء"استغلالها بعيدا عن ملعب العملية السياسية.

نقطة ضوء

مام جلال وطارق عزيز

■ حازم مبيضين

إبتداءً انني أود التأكيد على قناعتي، بضرورة معاقبة كل من ارتكب جريمة، بحق واحد من أبناء الشعب العراقي، بغض النظر عن دينه ومذهبه وقوميته، لكنني أتفهم رفض الرئيس العراقي جلال طالباني النبيل، التوقيع على أمر إعدام طارق عزيز، نائب رئيس الوزراء ووزير الخارجية العراقي الأسبق، المحكوم بالإعدام بتهمة اضطهاد أحزاب إسلامية، ونتفهم رفضه التوقيع لأنه اشتراكي، ولأن عزيز مسيحي تجاوز عمره السبعين، كما ورد عنه، ويختلف موقفه اليوم عن موقفه من التوقيع على أمر إعدام صدام، لأن تنفيذ حكم الإعدام في عزيز لن يكون قانونياً، ما لم يحمل أمر الإعدام توقيع الطالباني، وهو ما يقول به الدستور، الذي ينص على أن رئيس الدولة، يتمتع بسلطة التصديق على أحكام الإعدام قبل تنفيذها، وبمعنى أنه لا يمكن تنفيذ أحكام الإعدام دون موافقة الرئيس.

قد يكون رفض الرئيس التوقيع على الحكم، استجابة لأمنيات الفاتيكان وموسكو، وقد دعتا إلى عدم تنفيذ الحكم لدواع إنسانية، ونظراً لكبر سن عزيز ومشاكله الصحية، لكن هؤلاء لايعرفون مثلما يعرف مام جلال، أن عزيز متهم بالمساهمة في تهجير الاكراد قسراً، وشارك في قتل عشرات التجار، الذين اتهموا بخرق القيود التي فرضتها دولة البعث على الأسعار عام ١٩٩٢، ورغم هذه المعرفة فإن المهم هنا أن الرئيس طالباني، يؤكد برفضه المصادقة على حكم الاعدام، إيمانه بثقافة التسامح، في مواجهة ثقافة وعقلية الثأر، التي سادت وأخذت مجدها إبان حكم صدام، وكانت تمثل سياسة رسمية، اتبعها حتى مع أقرب أفراد عائلته، وكان يعتز بها وفرضها على سياسات الدولة، مستجيباً لتربيته الريفية واعتزازه بثقافتها، وإلى حد نقل حيثياتها إلى دار السلام، التي كانت على مدى مئات السنوات مضرب المثل في مدنيتها.

ليس مفهوماً سعي البعض للربط بين الحكم باعدام عزيز، وما يتعرض له مسيحيو العراق على يد الإرهاب، الذي لايوفر عراقياً، بغض النظر عن دينه ومذهبه أو قوميته، فالمعروف أن المسيحيين جزء رئيسي من الشعب العراقي، وليس من قبيل المزايدة الحديث عن وطنيتهم، وهم يدركون ويتصرفون على أساس هذا الإدراك أنهم مثل كل العراقيين، ولا ينظرون إلى انفسهم ككتلة متميزة عن باقي أبناء شعبهم، ويرفضون الإشارة إليهم على أساس الديانة التي يؤمنون بها، وهم يعرفون قبل غيرهم، أنهم غير مستهدفين بسبب ديانتهم، وأن كل العراقيين مستهدفون للإرهاب الذي لا يستثني أحداً، ولا يهمه أن يفجر كنيسة أو حسينية أومسجداً، أما ما يتخرص به البعض بأن الحرب الحقيقية هي بين المسلمين، ويضع المسيحيين خارج إطار التناحر فانه ليس أكثر من محاولة بائسة، لتحقيق غرض أكثر بؤساً، يتمثل في دفع المؤمنين بالمسيحية إلى الهجرة، مثلما كانت جرت محاولات سابقة لدفع الكرد لمغادرة وطنهم، ومثلما أدت سياسات خرقاء لتهجير يهود العراق، وفقدان بلاد ما بين النهرين للنكهة الخاصة، التي كان هذا المكون يضفيها على المجتمع العراقي.

جميل للعراق أن يتزامن قرار رئيسه بعدم توقيع أمر إعدام عزيز، مع مصادقة لجنة حقوق الإنسان في الجمعية العامة للأمم المتحدة، على مشروع قرار جديد ضد عقوبة الإعدام بأغلبية ١٠٧ أصوات، ويمثل هذا القرار وهو الثالث عن الجمعية العامة، المؤيد لتجميد أحكام الإعدام محطة جوهرية جديدة، في الحملة الرامية إلى وضع حد لعقوبة الاعدام، ومن المتوقع أن تقر الجمعية العامة نص القرار في كانون أول المقبل.

جدير بالذكر أن ١٣٦ دولة ألغت حاليا تلك العقوبة، إما في النصوص القانونية أو في الممارسة، وجميل أن يكون مام جلال بتسامحه وعقليته التصالحية رئيساً للعراق في هذه الفترة المحتاجة لعقلية من هذا الطراز.

السياحة تطالب "الأميركي" بالتعويض

اليونسكو: القاعدة العسكرية أضرت ببابل الأثرية وعلى بغداد صيانتها

□ بغداد / إيناس طارق

دعا تقرير حديث لمنظمة اليونسكو الخاص بتقييم الأضرار في بابل"، في مؤتمر صحفي انعقد في مقر المنظمة بباريس امس.

فيما اكد الناطق باسم وزارة السياحة عبد الزهرة الطالقاني"للمدى"ان الحكومة العراقية ووزارة السياحة سوف تمتثل لتوصيات منظمة اليونسكو الخاصة باجراء الادامة والصيانة لمنطقة بابل الاثرية، والتي تضم ٨٠٠ موقع اثري وتراثي وقد قامت منظمة اليونسكو بالكشف على المواقع التي اصيبت بتضرر كبير جراء اتخاذ مدينة بابل كقاعدة"للقوات المتعددة الجنسية"بعد دخولها الى العراق الامر الذي ادى الى جرف التربة والاضرار بالاثار.

واكد الطالقاني ان وزارة السياحة وهيئة الاثار قدمت طلب تعويض من القوات الامريكية لما سببته من اضرار.

واشار الطالقاني الى ان منظمة اليونسكو والتي يعتبر العراق عضوا فيها ويسهم في دفع تبرعات سنوية سوف تقوم بصيانة الاثار ومدينة بابل بشكل كامل وابتدأ العمل في اعمال الصيانة منذ ما يقارب ٧ اشهر ويستمر لأشهر اخرى.

وورد في التقرير النهائي الصادر عن اللجنة الفرعية الخاصة بمدينة بابل المنبثقة عن لجنة التنسيق الدولية لحماية التراث الثقافي العراقي تقييم فني شامل للوضع الحالي الخاص بهذا الموقع الأثري المشهور.

ويجمع التقرير عدة تقارير محلية، وشمل النتائج التي أسفرت عنها أحدث زيارتين تفتيشيتين لأعضاء اللجنة في عامي ٢٠٠٨ و٢٠٠٩. وتأتي في ختام التقرير قائمة بتوصيات تخص عمليات حماية وترميم وإدارة الموقع في المستقبل.

استخدم موقع بابل الأثري كقاعدة عسكرية لقوات التحالف من عام ٢٠٠٣ وحتى عام ٢٠٠٤، وهو ما يمثل تجاوزات اعتبرها تقرير المتحف البريطاني، الصادر في عام ٢٠٠٥"أشبه بإنشاء معسكر يحيط بالهرم الأكبر في مصر أو بموقع ستونهينج في بريطانيا".

وجاء في التقرير أن أضراراً كبيرة لحقت بالمدينة الأثرية بسبب أعمال الحفر والقطع والقشط والتسوية؛ كما أن أبنية رئيسية تعرضت لأضرار"تشمل بوابة عشتار وشارع الموكب". ويرد في التقرير النهائي وصف للأضرار التي لحقت بالموقع ليس أثناء هذه الفترة فحسب، وإنما أيضاً في فترات سابقة ولاحقة.

يقول محمد جليد، مدير مكتب اليونسكو للعراق:"نظراً إلى الأهمية التاريخية والأثرية لبابل، فإن المزاعم التي شاعت مؤخراً عن الأضرار التي لحقت بالموقع خلال استخدامه كقاعدة عسكرية تُعتبر خطيرة بشكل استثنائي. ومن السمات الرئيسية للتقرير أنه يصف الأضرار التي أقر بوقوعها المجتمع الدولي. ودون توجيه أصابع الاتهام إلى أية جهة من الجهات، فقد توافر لدينا صورة واضحة عن الوضع. وهو الأمر الذي يمثل نقطة الانطلاق لمواجهة التحديات الرئيسية فيما يخص أعمال الترميم والصون".

ومن المعروف أن بابل كانت عاصمة لأشهر ملكين في التاريخ القديم، هما: حمورابي الذي وضع أولى التشريعات في العالم، ونبوخذ نصر الذي بنى حدائق بابل المعلقة، وهي إحدى عجائب الدنيا السبع. وتغطي المدينة الداخلية مساحة ٢,٩٩ كم٢، وتضم الأسوار الخارجية التي تحيط بالمدينة شرق وجنوب نهر الفرات مساحة قدرها ٩,٥٦ كم٢. وبالنظر إلى أن المدينة اُعتبرت موقعاً أثرياً في عام ١٩٣٥، فقد أجريت في بعض أجزائها أعمال تنقيب

خلال القرن الماضي، ولكن لا يزال هناك الكثير عن بابل القديمة ينتظر الاكتشاف.

كما جاء في التقرير النهائي، انطلق مشروع"الإحياء الأثري لمدينة بابل"رسمياً بين عامي ١٩٧٨ و١٩٨٧. وأفضى هذا المشروع الطموح الذي طلبته الحكومة العراقية إلى إعادة بناء العديد من الأبنية القديمة، وإقامة منشآت حديثة، والقيام بأعمال تجميل ضخمة لخدمة قصر جديد لصدام حسين"ألحقت أضراراً جسيمة بالموقع". وخلال حرب عام ٢٠٠٣، تعرضت المدينة الأثرية لأعمال السلب والنهب. وتم تدمير وسرقة محتويات من متحفي نبوخذ نصر وحمورابي ومكتبة بابل والأرشيف. وأخيراً، أعيدت المدينة إلى الهيئة العامة للآثار والتراث، بعد أن استخدمت كمعسكر للقوات المتعددة الجنسيات في العراق بين نيسان ٢٠٠٣ وكانون الأول ٢٠٠٤.

كما جاء في التقرير النهائي، قام عدد من الخبراء والمؤسسات المعنية بإجراء عمليات تقييم للأضرار ووضع تقارير عنها. وهذه التقارير هي: تقرير الهيئة العامة للآثار والتراث؛ التقرير الذي أعده علماء الآثار البولنديون. الذين رافقوا القوات المتعددة الجنسيات في العراق. بتكليف من لجنة التدقيق الدولية؛ زيارة د. جون كورتيس،من المتحف البريطاني، والتقرير الذي أعده؛ تقييم الأضرار التي لحقت بمدينة بابل بالاستناد إلى صور رقمية عبر الأقمار الصناعية.

وذكرت البعثة الأخيرة أن"ما يبعث إلى الارتياح هو عدم ارتكاب أفعال كيدية أو وقوع خسائر عرضية في الموقع منذ كانون الأول ٢٠٠٤. وتتمثل المشكلات المطروحة الآن في الإهمال وعدم توافر وسائل للصيانة. وتظل الأبنية التي تم ترميمها في بابل في حالة سيئة، وخاصة معبد ننماخ ومعبد نابوشخاري ومعبد عشتار والبيوت البابلية والقصر الجنوبي للملك نبوخذ نصر؛ ومن الضروري بمكان إيلاء اهتمام لهذه الأبنية بصورة عاجلة".

وتأتي في ختام التقرير توصيات أصدرتها لجنة التنسيق الدولية لحماية التراث الثقافي العراقي، وهي: ضرورة مراعاة أحكام قانون الآثار العراقي في موقع بابل الأثري؛ ينبغي على الهيئة العامة للآثار والتراث التحري وإعداد تقرير بشأن التداعيات الأثرية في المناطق المتأثرة؛ اعتماداً على نتائج التقييم، ينبغي للهيئة العامة للآثار والتراث أن تضع خطة لصيانة وإدارة موقع بابل بالتعاون والتشاور الوثيقين مع اللجنة الفرعية الخاصة بمدينة بابل المنبثقة عن لجنة التنسيق الدولية لليونسكو؛ يجب على الهيئة العامة للآثار والتراث القيام بتدخلات عاجلة وإعداد تقرير عنها، وهي تشمل بشكل خاص إصلاح معبد ننماخ، ومعبد نابوشخاري، ومعبد عشتار والسور الداخلي للمدينة؛ دعوة الهيئة العامة للآثار والتراث إلى النظر في افتتاح الموقع بشكل جزئي. وأخيرا، يجب تنظيم كل الفعاليات بهدف إدراج بابل في قائمة اليونسكو للتراث العالمي.